تحديات تكامل الدول النامية فى النظام التجارى السلعى العالمى مع الإشارة إلى مصر

دكتـــورة
إيمان محمد محب زكى
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

تحديات تكامل الدول النامية في النظام التجاري السلعي العالمي مع الإشارة إلي مصر

د. إيمان محمد محب زكي (*)

مقدمة:

لقد شهدت حقبة التسعينات زيادة هائلة فى حجم التجارة السلعية العالمية وكان ذلك نتيجة للتطور التكنولوجى وسياسات التحرير التجارى وثورة الاتصالات. فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى لكل من الصادرات والواردات السلعية العالمية ٦,٤ ٪ و ٦ ٪ على التوالى خلال التسعينات (world Bank 2001) . ولعلنا نتساءل عن الوضع النسبى للدول النامية، شاملة الدول الحديثة الصناعية، من هذا التطور العالمى، وما هى تحديات تكامل الدول النامية فى النظام التجارى الدولى. وعلى ذلك يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

(١) ماهى درجة تكامل المناطق النامية المختلفة فى النظام التجارى العالمى؟

(٢) ماهى أهم سمات السياسة التجارية فى مصر خلال التسعينات وماهو تأثير هذه السياسة على درجة تكامل الاقتصاد المصرى فى النظام التجارى العالمى بالمقارنة ببعض الدول سريعة الاندماج ؟ وماهو تأثير السياسة التجارية على الأداء التجارى مقاساً بالرقم القياسى للأداء التجارى Trade Performance Index وماهو تأثير هذه السياسة على الميزة النسبية الكامنة لمصر؟

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

(٣) ماهى أهم المعوقات الداخلية لاندماج المناطق النامية فى الاقتصاد العالمى ؟

(٤) ماهى أهم المعوقات الخارجية لتكامل الدول النامية فى التجارة العالمية ؟

أولا: درجة تكامل المناطق النامية المختلفة في النظام التجاري العالمي:

من أهم المعايير المستخدمة لاختبار درجة الاندماج هى متوسط معدل النمو السنوى للصادرات والواردات السلعية خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٨ وكذلك التغيرات فى نسبة التجارة السلعية لإجمالى الناتج المحلى الحقيقى. ويظهر هذا التطور فى الجدول رقم (١) والشكل رقم (١).

جدول رقم (١)

متوسط معدل النمو السنوي للصادرات والواردات السلعية

للمناطق النامية خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٨ (٪)

المنطقة	متوسط معدل النمو السنوى للصادرات السلعية	متوسط معدل النمو السنوى للواردات السلعية
شرق آسيا والباسفيك	١٢,٧	٩,٣
جنوب اسيا	٧,٥	٧,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٨,٢	١٣,٠
أوروبا ووسط اسيا	٥,٥	٥,٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣,٥	٣,١
أفريقيا جنوب الصحراء	٣,١	٥,٢

Source: World Bank, Global Economic Prospects and the Developing Countries, Washington; D. C. 2001, pp 180, 181, 182, 183

شكل رقم (١)

تغير نسبة التجارة السلعية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي

خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٤ (٪)

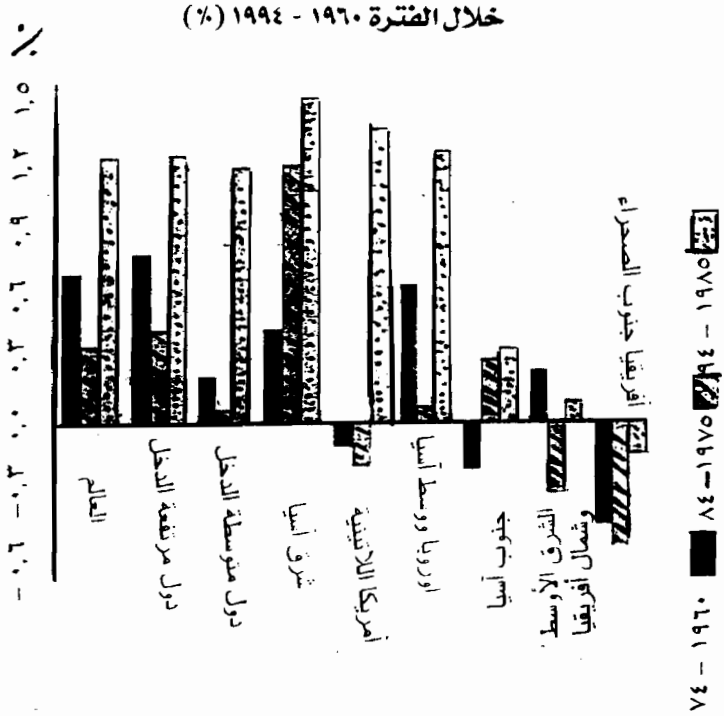

Source: World Bank. 1996. Global Economic Prospects Washington. D. C.. p. 21.

تتضح من الشكل رقم (١) والجدول رقم (١) حقيقتان رئيسيتان :

١ - زيادة درجة اندماج كافة المناطق النامية فى الاقتصاد العالمى حيث تزايدت نسبة التجارة السلعية لإجمالى الناتج المحلى فى الأقاليم المختلفة فى الفترة (٨٥ - ١٩٩٤) بالمقارنة بالفترة (٧٥ - ١٩٨٤).

٢ - تباين درجة الاندماج حيث حققت دول شرق آسيا والباسيفيك أعلى معدل للتكامل تلتها أمريكا اللاتينية والكاريبى.

هذا ويرجع زيادة اندماج الدول النامية بصورة رئيسية إلى سياسات التحرير الخاصة بالتعريفات والقيود الكمية وسعر الصرف (١).

إن الشكل التالى يوضح مدى انخفاض المتوسط غير المرجح لمعدلات التعريفة خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٨ فى كافة المناطق النامية.

شكل رقم (٢)

المتوسط غير المرجح لمعدلات التعريفة

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٨

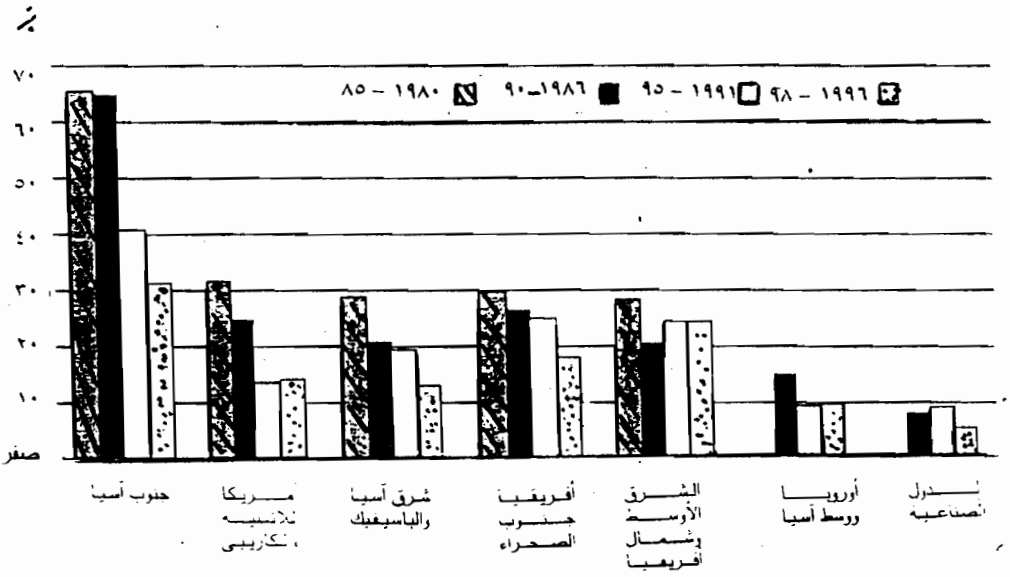

Source: World Trade. Organization. Trade Policy Reviews. Geneva. 1998.

ونلاحظ من الشكل السابق أنه على الرغم من انخفاض متوسط التعريفة إلا أنه لازال مرتفعاً فى الكثير من الأحوال. فقد ارتفع متوسط التعريفة خلال ١٩٩٦ – ١٩٩٨ عن ١٥٪ فى ثلاث مناطق : جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفى أفريقيا جنوب الصحراء. بل بلغ متوسط معدلات التعريفة فى جنوب آسيا ٤٥٪ خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣ فى حين انخفض هذا المتوسط فى شرق ووسط آسيا وفى أوروبا الشرقية. فمن الملاحظ وجود علاقة طردية بين معدل خفض التعريفات من ناحية وارتفاع معدل نمو إجمالى الناتج المحلى ومعدل نمو الصادرات من ناحية أخرى. فإن معدلات نمو الناتج المحلى

والصادرات السلعية قد زادت بأكبر من الضعف فى شرق آسيا وفى أمريكا اللاتينية فى التسعينات وهى الفترة التى شهدت مزيداً من التحرير التجارى وتبنى إصلاحات فى نطاق الاقتصاد الكلى والخصخصة. فى حين لم تنجح أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى خفض معدلات التعريفة بشكل كبير واتسمت معدلات نمو الناتج والصادرات بالبطء . ويرجع ذلك أنه على حين تزايد نصيب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية من الأسواق العالمية بالنسبة للصادرات السلعية إلا أن أفريقيا جنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تناقص نصيبها من الأسواق التقليدية وكان ذلك راجعاً إلى انخفاض أسعار المنتجات الأولية التى تخصصت فى تصديرها بالإضافة إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية والدخلية على منتجات هذه الدول (World Bank 2001).

هذا وقد أدى ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج Total Factor Productivity فى منطقة شرق آسيا إلى ارتفاع معدل النمو والاندماج فى الاقتصاد العالمى. فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بين ١٩٦٠ – ١٩٩٤ ١,٨ ٪ فى تايلند و ١,٥ ٪ فى كل من كوريا وسنغافورة و ٢ ٪ فى الصين (IMF 1997) . كما ارتفعت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فى معظم دول أمريكا اللاتينية فى الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩١ بالمقارنة بالفترة ١٩٧٨ – ١٩٨٢، حيث ارتفعت هذه الإنتاجية بحوالى ١,٩١ ٪ فى الأرجنتين و ٠,١١ ٪ فى بوليفيا و ٢,٠٣ ٪ فى أوروجواى و ٤,٩ ٪ فى شيلى و ٣,٢ ٪ فى كوستاريكا.

بالإضافة إلى ماسبق استطاعت الدول الآسيوية الناجحة دفع عجلة التصدير عن طريق تمكين الشركات المحلية من الحصول على المدخلات المستوردة عند أسعار عالمية منخفضة عن طريق إعفاء المصدرين من الرسوم الجمركية واتباع نظام الدروباك والاهتمام بالمناطق الحرة وكل ذلك قد تم فى ظل سياسة إدارية واعية حيث طبقت الإجراءات بشكل سريع وغير تعسفى.

أما عن تطور معدل تشتت التعريفة معبراً عنه بالإنحراف المعيارى فى المناطق النامية فيظهر فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

معدل تشتت التعريفة (معبرا عنه بالانحراف المعياري)

في بعض الدول النامية (*)

المنطقة	١٩٩٠ – ١٩٩٤	١٩٩٥ – ١٩٩٨
جنوب آسيا		
بنجلاديش	١١٤	١٤,٦
الهند	٣٩,٤	١٢,٧
سريلنكا	١٨,١	١٥,٤
أفريقيا جنوب الصحراء		
جنوب أفريقيا	١١,٣	٧,٢
مالاوى	١٥,٥	١١,٦
زمبابوى	٦,٤	١٧,٨
شرق أسيا		
الفلبين	٢٨,٢	١٠,٢
تايلند	٢٥,٠	٨,٩
اندونيسا	١٦,١	١٦,٩
الصين	٢٩,٩	١٣,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي		
الارجنتين	٥,٠	٦,٩
البرازيل	١٧,٣	٧,٣
كولومبيا	٨,٣	٦,٢
المكسيك	٤,٤	١٣,٥
الشرق الأوسط وشمال افريقيا		
مصر	٤٢٥,٨	٢٨,٩
تونس	٣٧,٤	١١,٧
تركيا	٣٥,٧	٥,٧

(*) تتعلق البيانات الخاصة بالدول بسنة واحدة خلال الفترة المحددة.

Source : World Bank, World Developing Indicators Washington, . D.C. 1998.

ونلاحظ من الجدول السابق أنه على الرغم من انخفاض معدل تشتت التعريفة (معبراً عنه بالإنحراف المعيارى) فى مصر فى الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ إلا أن هذا المعدل لازال مرتفعاً بالنسبة لكافة الدول الواردة فى الجدول رقم (٢).

أما بالنسبة للقيود الكمية فقد قلت خلال التسعينات، فالجدول الآتى يوضح متوسط عدد السلع الخاضع للقيود الكمية كنسبة من إجمالى الواردات فى المناطق النامية المختلفة فى الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤ مقارنة بالفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨.

جدول رقم (٣)

متوسط عدد السلع الخاضع للقيود الكمية

كنسبة من إجمالي الواردات

المنطقة	١٩٨٩ - ١٩٩٤	١٩٩٥ - ١٩٩٨
شرق آسيا والباسيفيك (٧) (*)	٣٠,١	١٦,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبى (١٣)	١٨,٣	٨,٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٤)	٤٣,٨	١٦,٦
جنوب آسيا (٤)	٥٨,٣	٥٧,٠
أفريقيا جنوب الصحراء (١٢)	٢٦,٠	١٠,٤

(*) تمثل الأرقام بين القوسين عدد الدول فى كل منطقة.

Source : Michalopoulus, C., "Trade Policy & Market Access Issues for Developing Countries : Implications for the New Millennium Round . "Policy Research Working Paper 2214", W.B. Washington, D. C., 1999.

هذا وقد شهدت حقبة التسعينات تحولاً نحو تحرير أسواق الصرف وإصلاح النظام الخاص بالصرف الأجنبى. فإن متوسط علاوة السعر فى السوق السوداء قد انخفض فى كافة المناطق النامية كما هو موضح فى الجدول الآتى:

جدول رقم (٤)

متوسط علاوة السعر في السوق السوداء (١)

المنطقة	٨٠ - ١٩٨٩	٩٠ - ١٩٩٣	٩٤ - ١٩٩٧
شرق آسيا والباسيفيك	٣,٦	٣,٦	٣,٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢)	١٦٥,٦	٣٥١,٦	٤٦,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٤٨,٧	١٣,١	٤,٤
جنوب آسيا	٤٠,٨	٤٥,١	١٠,١
أفريقيا جنوب الصحراء (٣)	١١٦,٥	٢٨,٦	٣٢,٢

(١) فى عينة من ٤١ دولة نامية

(٢) باستثناء الجزائر وإيران.

(٣) باستثناء نيجيريا.

Source: IMF. Exchange Arrangements and Exchange Restrictions. 1997 Washington D.C.

يبين التحليل السابق أن دول شرق آسيا والباسيفيك استطاعت تحقيق أعلى معدل للإندماج فى الاقتصاد العالمى. فقد أثبتت عدة دراسات تطبيقية وجود علاقة طردية مباشرة بين مدى سرعة الاندماج من ناحية ومعدل النمو واستقراره من ناحية أخرى (Sachs. J. & Warner, A., 1995). فإن العوامل المسئولة عن النمو، مثل انتقال التكنولوجيا وحسن تخصيص الموارد، تشجع على تحقيق المزيد من الاندماج فى الاقتصاد العالمى. فإن كلا من النمو وسرعة الاندماج يتأثران بنفس العوامل ومنها وجود المؤسسات المتطورة والسياسات الحكومية الرشيدة والبيئة الخارجية المناسبة. فعلى الرغم من أن الانفتاح على العالم الخارجى يجعل الدول أكثر عرضة للصدمات الخارجية (وخاصة فى حالة الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل) (Sebastian. E., 1990)، إلا أن انخفاض مدى تقلبات الناتج والصادرات فى الدول النامية فى حقبة التسعينات كان راجعاً إلى انخفاض

حدة الصدمات الخارجية بالمقارنة بحقبة الثمانينات، أضف إلى ذلك انخفاض معدل التضخم معبراً عنه بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين بالنسبة لمجموعة الدول السبع الكبرى (حيث انخفض متوسط معدل التضخم من ٥,٣ ٪ فى ١٩٨٠ - ١٩٨٩ إلى ٢,٧ ٪ فقط فى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٨). وكذلك انخفضت أسعار الفائدة فى حقبة التسعينات مقارنة بالثمانينات (World Bank, 2001).

ثانياً : أهم سمات السياسة التجارية في مصر خلال التسعينات ومدي تأثيرها علي تكامل الاقتصاد المصري في النظام التجاري السلعي العالمي؟

طبقت مصر نظام التعريفة الجمركية المنسقة ويتضمن ٦٠٤٩ خطاً لمستوى الثمانية أرقام الصحيحة digit level - 8. وقد تعرضت معظم هذه الخطوط للتعريفة القيمية ad valorem وتطبق القيمة cif على الواردات، على حين تطبق التعريفة المحددة Specific أو المختلطة mixed على ١٧ بند فقط منها التبغ والطباق الخام والدخان الخام. وعلى ذلك تتميز جداول مصر التعريفية باحتوائها على عدد قليل للغاية من التعريفات المحددة، وهذا يسهم فى جعل نظام التجارة يتسم بدرجة نسبية من الشفافية (٢).

هذا وقد تم تخفيض الحد الأقصى لمعدل التعريفة من ١١٠ ٪ فى ١٩٨٦ إلى ١٠٠ ٪ فى ١٩٩١ وإلى ٤٠ ٪ فى ١٩٩٨. وقد بلغ المتوسط البسيط لمعدل تعريفة الدولة الأولى بالرعاية ٢٦,٨ ٪ (شاملة المشروبات) فى ١٩٩٨ وبلغ المتوسط البسيط للتعريفة المفروضة على المنتجات الزراعية والأسماك ومنتجات الأسماك ١٨,٥ ٪ وعلى السلع المصنوعة ٢٧,٦ ٪ وعلى المعادن ١٠,٩ ٪ (WTO, 1999).

وعلى الرغم من أن درجة التحرير كانت أكبر خلال فترة التسعينات إلا أن متوسط التعريفة فى مصر (٢٦,٨ ٪) لازال مرتفعاً بالمقارنة بالمناطق النامية الأخرى، فقد بلغ متوسط التعريفة فى عام ١٩٩٦ فى شرق آسيا ٢١ ٪ و ٩ ٪ فى وسط وشرق أوروبا و ١٤ ٪ فى أمريكا اللاتينية و ١٥ ٪ فى أفريقيا جنوب الصحراء. بل بلغ المتوسط الخاص بالدول النامية ٢١ ٪

(IMF. 1997). وأثبتت إحدى الدراسات أن متوسط التعريفة فى مصر فاق المتوسط العالمى بحوالى ٢٠ ٪ (Nathan Associates. 1998). وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل تشتت التعريفة فى مصر لازال مرتفعاً بالمقارنة بالدول النامية الأخرى كما سبق وأن بينا.

أما من حيث تقييد التعريفة Tariff Bindings فنلاحظ أنه يمثل خطوة هامة على طريق تكامل مصر فى النظام التجارى العالمى. فإن هذا التقييد يمثل التزاماً بعدم زيادة التعريفة عن المستويات المحددة أو المقيدة بدون استشارة أو تعويض الشركاء التجاريين. ولقد حددت مصر حوالى ٣ ٪ فقط من خطوطها التعريفية قبل جولة أوروجواى. إلا أنه نتيجة لاتفاقية أوروجواى فقد قيدت مصر أكثر من ٩٨ ٪ من تعريفاتها (١٠٠ ٪ فى مجال الزراعة و ٩٧ ٪ فى مجال الصناعة). وفى عام ١٩٩٨ قد تم تقييد ٥٩٢٦ خط من خطوط التعريفة (بما فيها التعريفة المحددة والمختلطة). وبذلك كانت مصر أفضل من حيث التقييد بالمقارنة بالدول النامية الأخرى حيث بلغ تقييد التعريفة متوسطاً قدره ٧٣ ٪ فى هذه الدول (WTO. 1999).

أما النسبة للعلاقة بين التعريفة المقيدة المستقبلية والتعريفة المطبقة الحالية، فنلاحظ أنه من الناحية المثالية يجب أن تتساوى التعريفة المقيدة بالتعريفة المطبقة التى من المفترض أن تتماشى مع التحرير التجارى الذى تم تطبيقه منذ نشأة منظمة التجارة العالمية. أما فى مصر فإن متوسط تقييد التعريفة فاق التعريفة المطبقة الحالية بحوالى ١٩ ٪ فى الزراعة و ١٠,٣ ٪ فى الصناعة و ١٠,٨ ٪ فى التعدين كما هو موضح فى الملحق الإحصائى (جدول رقم ١). وبالقطع يساعد تثبيت التعريفات عند مستوى أعلى من المستوى المطبق الفعلى على زيادة المقدرة على حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية.

هذا ويعتبر موقف مصر أفضل بكثير بالمقارنة بعدد من الدول النامية الأخرى التى تتسم باتساع الفارق بين التعريفات المقيدة المستقبلية والمطبقة الحالية (Harmsen & Subramanian, 1994). ومما هو جدير بالملاحظة أنه

بالنسبة لبعض المنتجات الصناعية فى مصر تكون التعريفة المطبقة الحالية أعلى من التعريفة المقيدة المستقبلية وذلك بالنسبة للكيماويات والمنسوجات والآلات الكهربائية والمعدات.

ونخلص مما سبق أنه على الرغم من أن الفارق بين التعريفات المطبقة والمقيدة ليس كبيرا إلا أن مستوى التعريفات المطبقة مازال مرتفعاً حيث بلغ متوسط التعريفة المطبقة فى ١٩٩٨ ٢٧.٦ ٪ للصناعة (متضمنة المشروبات) و ٦٤.٩ ٪ فى الزراعة و ١٠.٩ ٪ للتعدين و ٢٦.٨ ٪ على الإجمالى كما هو موضح فى الجدول رقم (١) فى الملحق الإحصائى. (وفقاً لتعريف جولة أوروجواى).

وللتعرف على أهم المعوقات التى تواجه الصناعات والصادرات المصرية فعلينا أن نركز على تطور معدلات الحماية الفعلية. فإن معدل الحماية الفعلية على الصادرات الصناعية ومتوسط معدلات التعريفة فى مصر لازال مرتفعاً بالمقاييس الدولية. فقد بلغ متوسط الحماية الفعلية متوسطاً قدره ٣٤ ٪ على إجمالى الصادرات الصناعية (Nathan Associates, 1998).

إن الجدول رقم (٢) فى الملحق الإحصائى يوضح مدى تطور الحماية الاسمية والفعلية خلال فترة التسعينات. ويلاحظ انخفاض معدلات الحماية الاسمية والفعلية وكذلك درجة تشتت التعريفة (مقاساً بالإنحراف المعيارى). ولكن نمط الحماية يعكس تحيزاً ضد الأنشطة التى تتسم بالكفاءة والتى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية. فمن أهم القطاعات التى تتسم بالكفاءة ولكنها واجهت معدلاً سالباً للحماية الفعلية قطاع غزل منسوجات وخيوط قطنية وترتب على ذلك انخفاض نصيب هذه الصناعة فى إجمالى الناتج الصناعى لمصر بمعدل ٥٠ ٪ فى ١٩٩٦/٩٥ بالمقارنة بفترة الثمانينات (Hoekman et al., 2000). ومن الناحية الأخرى نلاحظ أن بعض القطاعات التى لاتتسم بالكفاءة والميزة النسبية قد تم معاملتها معاملة تمييزية وارتفع معدل الحماية الفعلية لهذه القطاعات مثل الأثاث ووسائل النقل.

أما عن تصاعد التعريفة، فقد بلغ متوسط الرسوم القيمية المطبقة على المنتجات الأولية ١٤,٥ ٪ وعلى السلع نصف المصنوعة ٢٠,٢ ٪ وعلى السلع تامة الصنع ٣٢,٩ ٪. فالشكل التالى يوضح مدى تصاعد التعريفة فى عام ١٩٩٨ على بعض الأنشطة الصناعية (مع استبعاد المشروبات الروحية).

شكل رقم (٣)

تصاعد التعريفة علي الأنشطة الصناعية

في عام ١٩٩٨ (٪) (*)

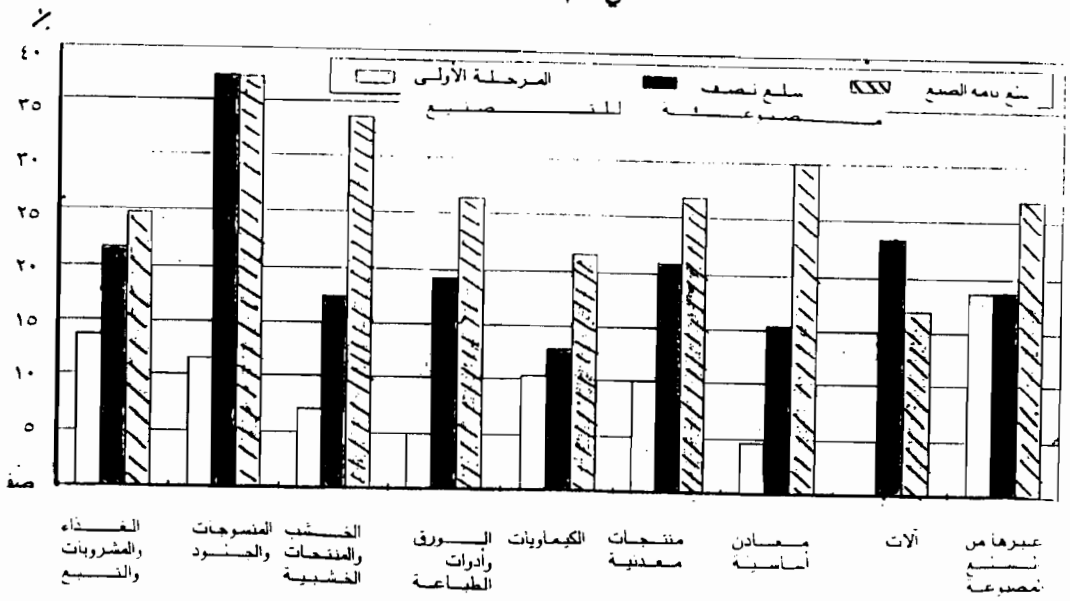

(*) مع استبعاد المشروبات الروحية

Source: WTO, Trade Policy Review, Egypt, 1999, p. 37.

ويتضح من الشكل السابق أن تصاعد التعريفة يكون ملحوظاً فى حالة الأخشاب والأثاث الخشبى والمنسوجات والجلود والصناعات المعدنية الأساسية. وعلى ذلك فإنه بالنسبة للكثير من السلع صارت التعريفة على المواد الخام أقل مقارنة بالتعريفة المفروضة على السلع الوسيطة والنهائية،

وأنه مع تخفيض التفاوت بين معدلات التعريفة معبراً عنها بإنخفاض درجة تشتت التعريفة، فمن المتوقع أن تنخفض درجة الحماية الفعلية التى تمنح لمختلف الأنشطة وهذا سيؤدى بدوره إلى تقليل الأثر الحمائى لهيكل التعريفة ويعرض الأنشطة الإنتاجية لمزيد من المنافسة الأجنبية [٣].

أما عن أهم التطورات الخاصة بالقيود الكمية فنلاحظ أنه قد تفاوتت درجة تقييد الواردات ونسبة الإنتاج الخاضع للحواجز غير الجمركية، فانخفضت نسبة الأنشطة الصناعية المعرضة للحظر الدائم من ٥٢,١ ٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ٤٠,٧ ٪ فقط بعد الإصلاح الاقتصادى. وتم إلغاء البند الخاص بفتح اعتمادات مستندية للاستيراد. وعلى ذلك ألغيت كافة القيود غير الجمركية ماعدا الحظر ولكن بقى شرط الخضوع لاختبارات الرقابة على الجودة الذى أصبح يغطى حوالى ٣٠,٦ ٪ من قيمة الإنتاج مقابل ١٥,٨ ٪ قبل الإصلاح الاقتصادى. ففى ظل برنامج الإصلاح تراجعت كافة القيود غير الجمركية المفروضة على الواردات من ٧٢,٨ ٪ من إجمالى الناتج الصناعى الخاضع للحماية إلى ٥٤,٥ ٪ (WTO, 1999).

وعلى الرغم من ذلك إلا أن مصر قد أصدرت بعض المواد فى أواخر ١٩٩٨ التى من شأنها أن تزيد من درجة الحماية : فمثلاً المادة ٥٨٠ التى تنص على أن كافة سيارات الركوب المستوردة يجب أن يتم استيرادها فى نفس عام تصنيع الماركة المسجلة، والمادة ٦١٩ التى تتطلب شحن كافة السلع المستوردة الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة من بلد المنشأ وأن يكون مصاحباً لها شهادة المنشأ، بالإضافة إلى بعض المواد التى تقيد استيراد قطع غيار السيارات (Radelet et al., 1999).

هذا وقد تم التخلص من ضرائب الصادرات فى ١٩٩٢ وألغى حظر تصدير بعض المنتجات كالدواجن والجلود.

وأما عن السياسة الخاصة بسعر الصرف فنلاحظ ارتفاع سعر الصرف

الحقيقى فى مصر بحوالى ٥٠٪ بين نهاية ١٩٩١ ومنتصف ١٩٩٨ (Radelet et al., 1999) مما يقلل من القدرة التنافسية الدولية. ومن أهم أسباب ارتفاع سعر الصرف الحقيقى فى مصر : اتخاذ سعر الصرف كمحور ارتكاز اسمى والتحرير المالى والتجارى، فى الوقت الذى اتسم فيه الأداء الحقيقى للاقتصاد المصرى بالضعف [٤]. (Zaki, 2000).

والتساؤل الذى يفرض نفسه : هل نجحت السياسة التجارية السابقة فى تحسين الأداء التجارى لمصر وهل زادت من درجة تكامل الاقتصاد المصرى فى النظام العالمى وهل أدت إلى زيادة الميزة النسبية الكامنة لمصر؟

بادئ ذى بدء نلاحظ أن نصيب مصر من الصادرات العالمية قد انخفض من حوالى ٠,٢ ٪ فى منتصف الثمانينات إلى ٠,٠٨ ٪ فى ١٩٩٣ ثم إلى ٠,٠٧ ٪ فى ١٩٩٦ (WTO, 1999). بل إن نسبة الصادرات والواردات السلعية لإجمالى الناتج المحلى المصرى قد تناقصت من ٩٠ ٪ فى ١٩٨٥ إلى أقل من ٣٠ ٪ فى ١٩٩٧/٩٦. بل إن صادرات مصر من المنسوجات والتى تشكل حوالى ثلثى الصادرات المصرية غير البترولية، كانت أقل فى ١٩٩٦ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ (Radelet et al., 1999).

إن الجدول الآتى يوضح الوضع النسبى لمصر بالمقارنة ببعض الدول سريعة الاندماج فى النظام التجارى العالمى.

جدول رقم (٥)

مقارنة بين درجة اندماج الاقتصاد المصري في التجارة العالمية السلعية وبعض الدول سريعة التكامل (٪)

مؤشرات الإندماج فى التجارة العالمية

الدولة	النسبة من الصادرات العالمية		النسبة من الواردات العالمية		نسبة التجارة السلعية لإجمالى الناتج المحلى		متوسط معدل نمو الصادرات السلعية (*) (١٩٩٨ - ٨٩)	متوسط معدل نمو الواردات السلعية (*) (١٩٩٨ - ٨٩)
	٨٣- ١٩٨٦	٩٣- ١٩٩٦	٨٣- ١٩٨٦	٩٣- ١٩٩٦	٨٣- ١٩٨٦	٩٣- ١٩٩٦		
مصر	٠,١٧	٠,٠٧	٠,٥٤	٠,٢٣	٣٢	٢٥	٤	٤,٧
تايلاند	٠,٤١	١,٠٥	٠,٥٢	١,٣١	٤٣	٧١	١٣,١	٦,٩
ماليزيا	٠,٨٣	١,٤٠	٠,٦٧	١,٣٩	٨٩	٩٠	١٠,٢	١٢,٧
اندونيسيا	١,٠٨	٠,٩٤	٠,٦٩	٠,٧٧	٤٢	٤٢	٩,٩	٨,٤
شيلى	٠,٢١	٠,٢٨	٠,١٥	٠,٣	٤٤	٤٨	٦,٩	١٢,٩
كوريا	١,٦٣	٢,٣٥	١,٥٨	٢,٥١	٦٤	٥٥	١٢,٨	٦

Source : Hoekman, B., & Kheir El Din, H., eds., Trade Policy Developments in the Middle East & North Africa. WB. Washington. D.C., 2000, p. 123.

(*) World Bank. Global Economic Prospects & the Developing Countries. Washington. D. C., 2001. pp. 180 , 182.

يبين الجدول السابق تباطؤ درجة تكامل الاقتصاد المصرى فى النظام التجارى العالمى بالمقارنة ببعض الدول سريعة الاندماج. فعلى الرغم من جهود الاصلاح التجارى إلا أن قطاع التجارة فى مصر لم يستجب بشكل كبير وكان ذلك راجعاً مبدئياً إلى عدة عوامل لعل أهمها [٥]:

(*) ارتفاع سعر الصرف الحقيقى.

(*) اتباع سياسة تمييزية ضد بعض القطاعات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية (فقد سبق وإن بينا أن قطاع غزل منسوجات وخيوط القطن قد شهد معدلاً سالباً للحماية الفعلية).

ولاختبار مدى القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى، فإنه وفقاً للرقم القياسى الدال على القدرة التنافسية الدولية Index of International Competitiveness والذى تم حسابه بواسطة Stanford Research Institutute (SRI) نلاحظ أنه على الرغم من التحسن النسبى فى الوضع التنافسى لمصر، حيث كان ترتيب مصر ٢٠ من ١٠٠ (من أكثر الدول انخفاضاً فى العالم فى أوائل التسعينات حيث يمثل ١٠٠ أفضل ترتيب) ، فقد ارتفع ترتيب مصر إلى ٤٢ فى منتصف التسعينات ثم إلى ٦٢ فى عام ١٩٩٨. إلا أن الوضع النسبى لمصر لازال أكثر انخفاضاً بالمقارنة بالدول المجاورة (لبنان والأردن والمغرب وتونس والبحرين) وأقل بكثير من دول شرق آسيا [٦].

ولاختبار الأداء التجارى لمصر نركز على الرقم القياسى للأداء التجارى Trade Performance Index. حيث يعتبر هذا الرقم أداة ذات أبعاد كثيرة للحكم على الأداء التصديرى ودرجة التنافسية التى تتسم بها الدولة والقطاعات التصديرية الرئيسية [٧]. ويعتمد الرقم القياسى للأداء التجارى على قاعدة البيانات التجارية COMTRADE وهو يغطى حوالى ٩٠٪ من التجارة العالمية ويتم حسابه عن طريق بيانات التجارة التى تقررها الدول [٨].

وبالنسبة لكل دولة ولكل منتج يوضح الرقم القياسى نظرة عامة على قطاع التصدير حيث يركز على معيارين :

١ – مؤشرات عن أحدث وضع للأداء التصديرى للدولة.

٢ – مؤشرات عن التغيرات فى الأداء التصديرى والتى تعتبر تغيرات حيوية خلال السنوات الخمس الماضية.

ويعتمد المعيار الأول على خمسة عوامل بالنسبة لكل منتج : قيمة صافى الصادرات ومتوسط نصيب الفرد من الصادرات والنسبة من السوق العالمى ودرجة التركز السلعى ودرجة تنوع الأسواق المصدر إليها.

ويعتمد المعيار الثانى على خمسة عوامل أخرى بالنسبة لكل منتج وتطوراتها خلال السنوات الخمس الماضية: تغير نصيب صادرات الدولة لإجمالى الصادرات العالمية ونسبة تغطية الصادرات للواردات ومدى ملاءمة المنتج للتغيرات الديناميكية فى الطب العالمى (أى مدى التخصص فى المنتجات كثيفة التكنولوجيا وذات الطبيعة الديناميكية) ومدى التغير فى درجة التركز السلعى ومدى التغير فى درجة تنوع الأسواق المصدر إليها . وعلى ذلك يرتب الرقم القياسى للأداء التجارى القطاعات التصديرية فى ١٨٤ دولة على سلم وفقاً للقدرة التنافسية التصديرية. إن النتائج الخاصة بالرقم القياسى للأداء التجارى وترتيب مصر ضمن ١٨٤ دولة بالنسبة لثمانى سلع رئيسية تظهر فى الجدول التالى :

جدول رقم (٦)

ترتيب مصر من حيث القدرة التنافسية التصديرية

وفقاً للرقم القياسي للأداء التجاري في ١٩٩٨

القطاع	الترتيب
المنسوجات	٣١
الملابس	٦٣
الصناعات الأساسية	٧٠
المعادن	٧١
الكيماويات	٧١
صناعات متنوعة	٧٨
منتجات غذائية مصنعة	٩٢
منتجات غذائية طازجة	٩٤

Source : International Trade Centre (ITC) UNCTAD / WTO. Geneva, Calculations based on COMTRADE of UNSD. 2000.

ويتضح من الجدول السابق أن من أهم القطاعات التى كان ترتيبها مرتفعاً نسبياً وفقاً للرقم القياسى للأداء التجارى : قطاع المنسوجات والملابس وذلك يرجع إلى حد كبير إلى ارتفاع درجة الحماية الفعلية حيث بلغت ٤٨ ٪ و ٥٦ ٪ على المنسوجات والملابس الجاهزة على التوالى فى عام ١٩٩٨ (Radelet et al., 1999).

أما عن تأثير السياسة التجارية على الميزة النسبية الكامنة لمصر فتظهر فى الجدول التالى الذى يوضح عدد وتوزيع السلع الصناعية التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كامنة بالمقارنة بعدد من الدول سريعة الاندماج [٩].

جدول رقم (٧)

عدد وتوزيع السلع التي تتمتع فيها مصر وبعض الدول سريعة الاندماج بالميزة النسبية الكامنة في ١٩٩٧

الدولة	الغذاء والحيوانات الحية	المشروبات و التبغ	مواد خام باستثناء البترول	المعادن شاملة البترول ومنتجاته	زيوت نباتية وحيوانية وشحوم	كيماويات	ملابس و منسوجات	الات ووسائل نقل	اخرى	الاجمالى
الصين	٤٥	٣	٣٨	٥	٧	٢٨	٩٦	٣٤	٨٥	٣٤١
مصر	٣٦	صفر	٢٨	١١	٢	١٦	٤١	١	١٩	١٤٤
اندونيسيا	٢٨	١	٢٧	٨	٥	٨	٥٢	١٣	٤٩	١٩١
كوريا	١١	صفر	١١	٢	صفر	٢١	٨٥	٤٨	٥١	٢٢٩
الفلبين	٢٥	٣	١٩	٣	٣	٨	٢٥	١٤	٤٤	١٤٦
تايلند	٣٨	٤	٢١	٣	٣	٨	٥٢	٣٨	٧١	٢٣٨

Source: UNCTAD & WTO Database 1997.

ويتضح من الجدول السابق أن المجموعة التى تحتل المرتبة الأولى والتى تحتوى على أكبر عدد من السلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كامنة هى مجموعة الملابس والمنسوجات. أما المجموعة السلعية التى تتمتع بأكبر عدد من السلع التى تتسم بالميزة النسبية الكامنة بالمقارنة بالدول سريعة الاندماج الواردة فى الجدول هى مجموعة المعادن شاملة البترول ومنتجاته. والمجموعة السلعية

التى تتسم بانخفاض الميزة النسبية الكامنة هى مجموعة الآلات ووسائل النقل. وبذلك نلاحظ أن معظم السلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية إنما تعتمد على الموارد الطبيعية (البترول والقطن). ويتضح كذلك من الجدول المنافسة الشديدة التى تلقاها مصر من جانب الدول سريعة الإندماج فى مجال الملابس والمنسوجات. وبالإضافة إلى ماسبق نلاحظ أن مصر لديها أقل عدد من السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية كامنة بالمقارنة بالإجمالى الخاص بالدول سريعة الاندماج. وعلى الرغم من اقتراب إجمالى عدد السلع التى تتمتع فيها كل من مصر والفلبين بالميزة النسبية الكامنة إلا أن هيكل الإنتاج الصناعى فى الفلبين يتسم بدرجة أعلى من التنوع (UNCTAD, 1997).

ومما هو جدير بالذكر أنه من المتوقع ألا يترتب على إلغاء القيود الجمركية والكمية طبقاً لاتفاقية أوروجواى أى آثار على صادرات مصر من البترول حيث خرج البترول ومنتجاته من الاتفاقية باعتباره سلعة استراتيجية تدخل فى إنتاج كل السلع الأخرى وتخضع أسعاره العالمية لظروف الطلب والعرض فى السوق العالمية. هذا وتمثل صادرات المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة حوالى ٥٢٪ من إجمالى صادرات مصر الصناعية. وقد أتاحت جولة أوروجواى للدول الصناعية المتقدمة إمكانية استمرار نظام حصص التصدير فى المنسوجات والملابس مع ضرورة إلغائه تدريجياً على مدى ١٠ سنوات تنتهى فى عام ٢٠٠٥ (١٠).

وللتعرف على مدى قدرة الصادرات المصرية للنفاذ للأسواق المتقدمة يجب التركيز على مدى الأفضليات التجارية الممنوحة لمصر. فإن صادرات مصر للإتحاد الأوروبى تواجه رسوماً جمركية معدلها المتوسط ١,٣٪ [وهو معدل يقل نسبته ٢٪ عن متوسط الرسم الجمركى الذى تواجهه البلاد الأخرى والتى تصدر نفس المنتجات لأوروبا]. أما عن المعدل المتوسط للرسوم الجمركية على صادرات مصر إلى اليابان فتبلغ حوالى ٣,٩٪ (وهو ما يقل بمقدار ١,٥٪ عن متوسط الرسم الجمركى لغيره من الدول على

المنتجات نفسها) مما يبين انخفاض الهامش التفضيلى الذى تتمتع به مصر فى السوق اليابانى عنه فى السوق الأوروبى (WB / UNCTAD, 1993).

والجدول التالى يوضح مؤشرات قياس مدى الأفضليات التجارية الممنوحة لمصر من قبل الاتحاد الأوروبى.

جدول رقم (٨)

مؤشرات قياس مدي الأفضليات التجارية الممنوحة لمصر

المؤشر	العدد	%
- خطوط تعريفية معفاه وفق معاملة الدولة الأولى بالرعاية	١١٩	١٠
- خطوط تعريفية بدون رسوم تفضيلية	٩٥٥	٧٩
- مجموع الخطوط التعريفية المعفاه من الرسوم	١٠٧٤	٨٩
- خطوط تعريفية برسوم تفضيلية	٦٦	٥
- خطوط تعريفية غير معفاه من الرسوم وفق معاملة الدولة الأولى بالرعاية	١٢١١	٦
- مجموع الخطوط التعريفية برسوم	١٢٧٧	١١

Source: WB/ UNCTAD, SMARAT Darabase, 1993.

فنلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة الخطوط التعريفية المعفاة من الرسوم (٨٩٪) بينما تصل الخطوط التعريفية المعفاة وفقاً لمعاملة الدول الأولى بالرعاية والخاصة بصادرات مصر ١٠٪.

والشكل التالى يوضح الأسواق التصديرية الرئيسية الحالية والمتوقعة لمصر بناءعلى نموذج الاقتصاد القياسى ITC's TRADESim (باستبعاد البترول الخام) [١١].

شكل رقم (٤)

أسواق التصدير الرئيسية لمصر الحالية والمتوقعة

بناء علي نموذج ITC's TRADESim

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

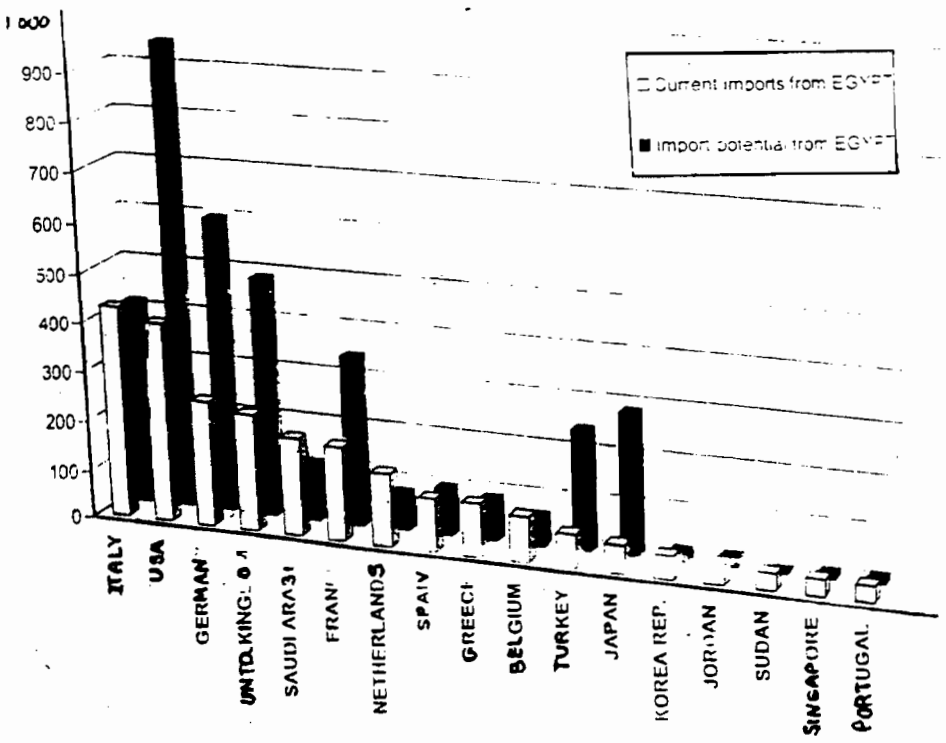

Source : ITC. 2000.

ثالثا : أهم المعوقات الداخلية لتكامل الدول النامية في النظام التجاري العالمي:

سوف نركز فى هذا الصدد على ثلاثة معوقات رئيسية:

١ - ارتفاع سعر الصرف الحقيقى وزيادة حدة تقلباته.

٢ - ارتفاع تكلفة الخامات المستوردة الداخلة فى الإنتاج وإنخفاض كفاءة الخدمات المرتبطة بالتصدير والاستيراد.

٣ - ارتفاع تكلفة النقل والشحن والتفريغ.

١ - ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة حدة تقلباته:

ففى حقبة التسعينات ظهرت هناك صعوبات حالت دون امكانية المحافظة على سعر الصرف الحقيقى للدول النامية عند معدل تنافسى وخاصة تلك الدول التى اعتمدت على تصدير المنتجات الأولية والتى تقلبت أسعارها بشكل حاد (Mussa. M. et al., 2000). ومن أهم هذه الصعوبات : عدم تناسق سياسات الاقتصاد الكلى مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية. وقد أدى تدهور شروط التبادل التجارى فى الدول المعتمدة على السلع الأولية وتقلبات حركات رؤوس الأموال إلى تقلبات حادة فى سعر الصرف وخاصة فى تلك الدول التى عانت من المديونية الأجنبية. (وقد سبق وأن بينا ارتفاع سعر الصرف الحقيقى فى مصر بمقدار ٥٠٪ بين ١٩٨٩ و ١٩٩٨).

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقى كان يرجع إلى عدة عوامل لعل أهمها : استخدام سعر الصرف كمحور ارتكاز اسمى فى إطار برامج الإصلاح وصعوبة التخلى عن سعر الصرف الثابت واتباع أنظمة غير مرنة لسعر الصرف والتى عادة ما تفشل فى مواجهة التدهور فى شروط التبادل التجارى كما تفشل فى إجراء التعديلات وفقاً لفروق الإنتاجية بالإضافة إلى سيطرة بعض الفئات التى تعمل على استيراد السلع الاستهلاكية بشكل مبالغ فيه.

إن الشكل التالى يوضح زيادة حدة التقلبات فى أسعار الصرف الحقيقية فى بعض الدول النامية متوسطة ومنخفضة الدخل ويوضح العلاقة الطردية بين معدل نمو إجمالى الناتج المحلى ومعدل نمو الصادرات من ناحية ومدى حدة التقلبات فى أسعار الصرف الحقيقية من ناحية أخرى. فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقى وزيادة حدة تقلباته يؤثر بشكل سلبى على ثقة المستثمر ويعطل عملية استجابة العرض لإجراءات التحرير (Aizenman et al., 1995).

شكل رقم (٥)

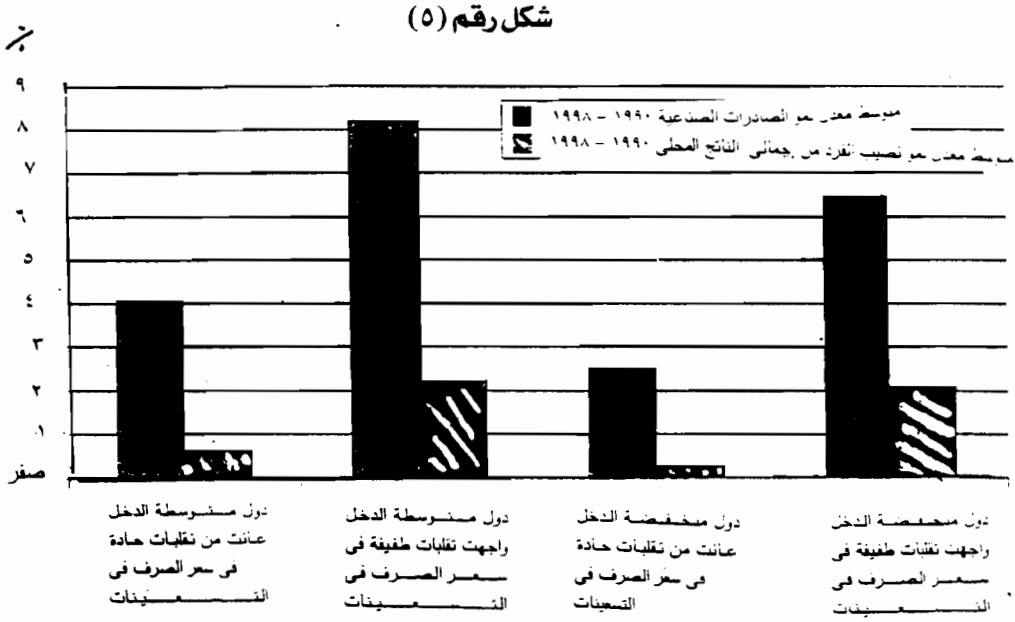

Source : IMF, International Financial Statistics, Various Issues.

٢ - ارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة الداخلة في الإنتاج وانخفاض كفاءة الخدمات المرتبطة بالتصدير والاستيراد:

ويكون ذلك ناتجاً عن عدة أسباب لعل أهمها ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة من قبل بعض الدول النامية على السلع الوسيطة والرأسمالية. فقد بلغ متوسط التعريفة الاسمية على السلع الوسيطة والرأسمالية ١٦,٩ ٪ و ١٣,٧ ٪ على التوالى فى بعض الدول الأفريقية فى عام ١٩٩٨ وبلغت الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الوسيطة والرأسمالية ٤٢,٤ ٪ و ١٢,٩ ٪ من إجمالى الإيرادات الجمركية فى هذه الدول (World Bank. 2001). وتعتبر هذه الرسوم الجمركية ضرورية من أجل تحقيق إيرادات مرتفعة للحكومة أكثر منها حماية للإنتاج المحلى. فالكثير من هذه المنتجات ليس لها بدائل محلية وعلى ذلك فإنه من غير المحتمل أن يتم إنتاجها محلياً فى الأجل المتوسط. بل إن معظم الدول النامية منخفضة الدخل تفتقر إلى الموارد والكفاءة اللازمة لإدارة وتطبيق النظام الخاص بالإعفاءات والدروباك [١٢]. (Nash. J. et al., 1997). فقد شلكت المتطلبات الخاصة بفحص المعاملات الاستيرادية للشركات عبئاً كبيراً على الحكومة وفشلت الحكومة فى رد الرسوم. ولم ترد الضرائب المفروضة على القيمة المضافة التى حققها المصدر بشكل سريع ومتناسق. وعلى ذلك ارتفعت تكلفة التصدير نتيجة لفرض رسوم مرتفعة على المدخلات المستوردة المستخدمة فى الإنتاج التصديرى دون أى تعويض للمصدرين، بالإضافة إلى عدم كفاءة نظام الجمارك وإدارة الضرائب. فإن القدرة على الحصول على المدخلات عند أسعار عالمية منخفضة يعتبر أمر حيوى لرفع القدرة التنافسية.

هذا وتشير معظم الدراسات المتعلقة بترتيب الاقتصاد المصرى من حيث التنافسية الدولية، خاصة فى قطاع التصدير، إلى أن ضعف النظام الإدارى الخاص بالجمارك والضرائب يعتبر معوق أساسى للصادرات. فبينت الدراسات أن انعدام الثقة بين المنتجين ومحصلى الضرائب وعدم كفاءة نظام

الفصل فى المنازعات التجارية تعتبر من أهم المشكلات التى تواجه مصانع القطاع الخاص. فلقد أوضح المسئولون عن مصانع القطاع الخاص المستخدمة للمدخلات المستوردة أن التعريفات والرسوم والإجراءات الجمركية كانت معوقة للأعمال. ووجد المستوردون أن نظام الدروباك والسماح المؤقت يتطلب خطوات طويلة تستهلك وقتاً طويلاً وتكلفة مرتفعة. ودلت الدراسات أن التأخير فى الإفراج عن الواردات بصفة خاصة كان من أهم المشكلات التى واجهت المصانع المصرية. فالواردات من المنتجات الغذائية المجمدة تستغرق ٢٥ يوماً لإنهاء الإجراءات الجمركية بل أحياناً يكون التأخير لمدة شهر أو أكثر [١٣] (Radelet, s., et al., 1999).

٣ - ارتفاع تكلفة النقل والشحن والتفريغ:

تتسم خدمات الموانى المصرية فى الاسكندرية ودمياط وبورسعيد وسفاجا والسويس بضعف الكفاءة بخصوص عمليات الشحن والتفريغ والتخزين. بل تشكل رسوم خدمات هذه الموانى ١٠ ٪ من التكلفة الإجمالية للصناعة المصرية مما يقلل من قدرتها التنافسية (WTO, 1999). ويرجع انخفاض الكفاءة إلى احتكار الحكومة لخدمات الشحن والتفريغ[١٤].

ومما هو جدير بالذكر أنه بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل شكل ضعف الخدمات المرتبطة بالتصدير وارتفاع تكلفة النقل معوقاً أساسياً فاق تأثير التعريفات المرتفعة (Amjadi et al., 1996). فارتفاع هذه التكاليف يعد بمثابة ضريبة على التصدير حيث أنها ترفع من تكاليف الإنتاج بالمقارنة بالمنتجين الآخرين وبالتالى تقل فرص الربح. فقد بلغت صافى مدفوعات الشحن والتأمين فى ١٩٩٠/١٩٩١ حوالى ٣,٩ بليون دولار مما شكل حوالى ١٥ ٪ من القيمة الكلية لصادرات أفريقيا جنوب الصحراء (Amjadi et al., 1996).

رابعا : أهم المعوقات الخارجية لاندماج الدول النامية في النظام التجاري العالمي:

ونشير فى هذا الصدد إلى :

١ – ضعف الصادرات الزراعية للدول النامية نتيجة للحماية والدعم الممنوح بواسطة الدول المتقدمة.

٢ – صعوبة تصدير بعض المنتجات الصناعية للدول النامية نتيجة لتصاعد التعريفة وقواعد المنشأ وبعض الاشتراطات الأخرى من جانب الدول المتقدمة.

٣ – معوقات مفروضة من قبل الدول النامية ذاتها.

١ - ضعف الصادرات الزراعية للدول النامية نتيجة للحماية والدعم الممنوح بواسطة الدول المتقدمة:

لم تحقق صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية نفس نسب اختراق أسواق الدول الصناعية المتقدمة بالمقارنة بما حققته المنتجات الصناعية فإن نسبة الصادرات الزراعية للدول النامية كنسبة من إجمالى التجارة العالمية قد انخفضت بشكل واضح كما هو موضح فى الشكل التالى:

شكل رقم (٦)

نصيب الدول النامية من التجارة العالمية (٪)

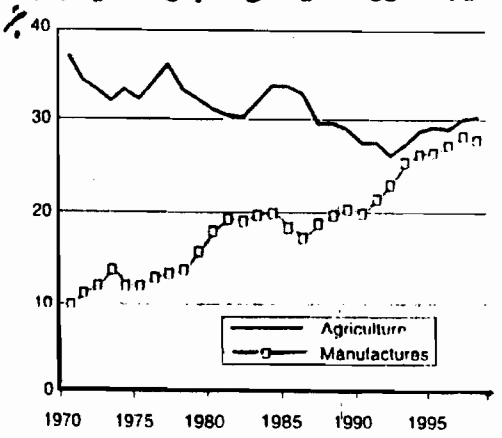

Source : World Bank, Global Economic Prospects, Washington D.C., 2001.

ونستطيع أن نرجع الأداء الضعيف للدول النامية – إلى حد كبير – إلى الإعانات الزراعية المقدمة فى الدول الصناعية والتى تحد من معدل نمو الصادرات الزراعية للدول النامية عن طريق تقديم الدعم للمنتجين المحليين الأقل كفاءة. أضف إلى ذلك تصدير فائض المنتجات الزراعية عند خسارة مما يقلل من فرصة الدول النامية لتصدير منتجاتها لدول نامية أخرى. هذا وقد بلغ متوسط الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى عام ١٩٩٩ حوالى ٤٠ ٪ (OECD, 2000) [١٥]. فقد ظلت كافة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية باستثناء استراليا ونيوزيلندا تفرض معدلات مرتفعة للدعم (وخاصة فى الاتحاد الأوروبى). هذا وقد بلغ متوسط القيمة السنوية للإعانات خلال الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٩ حوالى ٦٠ ٪ من إجمالى التجارة الدولية الزراعية وحوالى ضعف قيمة الصادرات الزراعية للدول النامية (OECD, 2000).

وعلى الرغم من أن جولة أوروجواى قد ترتب عليها انخفاض حاد فى استخدام القيود الكمية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فقد ظلت معظم هذه القيود فى مجال الزراعة (حصص تعريفية على سبيل المثال) فتتعرض بعض الصادرات من المنتجات الزراعية التى تفوق الحصة المحددة لمعدلات تعريفية عادة ما تزيد عن ١٠٠ ٪ (مثل الموز المصدر للاتحاد الأوروبى) [١٦].

ومن المتوقع أنه فى حالة خفض دعم الصادرات الزراعية بموجب اتفاقية أوروجواى، وبصفة خاصة فى الدول المتقدمة ، أن ينخفض عرض الصادرات وترتفع الأسعار العالمية لبعض المنتجات الزراعية. وكذلك يؤدى تخفيض تعريفة الواردات والقيود غير الجمركية إلى نفس الأثر على الأسعار العالمية مما يعنى زيادة تكاليف استيراد الغذاء وخاصة بالنسبة للدول التى تعتبر مستورد صاف للغذاء مثل مصر.

٢ - صعوبة تصدير بعض المنتجات الصناعية للدول النامية نتيجة لتصاعد التعريفة وقواعد المنشأ وبعض الاشتراطات الأخرى:

لازالت بعض المنتجات الصناعية تتعرض لمعدلات تعريفية مرتفعة ولتصاعد التعريفة . فعلى الرغم من انخفاض متوسط التعريفات فى الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والاتحاد الأوروبى) حيث تتراوح بين ٤,٣ ٪ فى اليابان و ٨,٣ ٪ فى كندا، إلا أن التعريفات والقيود الجمركية لازالت أكثر ارتفاعاً على الكثير من المنتجات التى تصدرها الدول النامية (Finger et al., 1999) . فالجدول التالى يوضح مدى تخفيضات التعريفات الجمركية فى الدول المتقدمة على المنتجات الصناعية.

جدول رقم (٨)

تخفيضات التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة

علي المنتجات الصناعية (باستثناء منتجات النفط)

متوسط التعريفة الجمركية المطبقة

الواردات من	قبل أوروجواي	بعد أوروجواى	نسبة التخفيض
كل المصادر	٦,٣	٣,٨	٤٠ ٪
الدول النامية	٦,٨	٤,٣	٣٧ ٪

المصدر : الجات : جدول التعريفات، الإتفاقية متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع، جنيف، ١٩٩٤.

ويتضح من الجدول السابق انخفاض التعريفات الجمركية بنسبة ٤٠ ٪ فى متوسط التعريفة الجمركية على الواردات الصناعية (باستثناء منتجات النفط) بينما يصل التخفيض فى متوسط التعريفة الجمركية على الواردات الآتية من الدول النامية ٣٧ ٪ فقط. ويرجع السبب فى قلة نسبة الخفض على الواردات

من الدول النامية إلى التخفيضات الأدنى من المتوسط للتعريفة الجمركية على بعض المنتجات التى لها أهمية نسبية كبيرة للدول النامية، فأقل التخفيضات كانت على الملابس والمنسوجات (١٤,٦ ٪ قبل أوروجواى إلى ١١,٣ ٪ بعد أورجواى، أى بلغت نسبة الخفض ٢٣ ٪) (الجات ١٩٩٤).

هذا وتواجه صادرات الدول النامية فى بعض أسواق الدول الصناعية تآكل فى التفضيلات التعريفية نتيجة لتخفيض تعريفة الدول الأولى بالرعاية طبقاً لجولة أوروجواى.

ومما هو جدير بالملاحظة أن نتائج تخفيضات التعريفة الجمركية بعد جولة أوروجواى تشير إلى تخفيضات كبيرة على بعض فئات المنتجات الصناعية ذات الاهتمام التصديرى للدول النامية، فقد كانت أكبر التخفيضات على منتجات المعادن المصدرة من مصر (٢,٧ ٪ قبل جولة أوروجواى و ٠,٩ ٪ بعد أوروجواى). ويبين الجدول التالى نسبة الواردات الخاضعة لمعدلات مثبتة.

جدول رقم (٩)

نسبة الواردات الخاضعة لمعدلات مثبتة

المجموعة	سلع صناعية		سلع زراعية	
	قبل أوروجواى	بعد أوروجواى	قبل أوروجواى	بعد أوروجواى
الدول المتقدمة	٩٤	٩٩	٨١	١٠٠
الدول النامية	١٣	٦١	٢٢	١٠٠
كل المصادر	٦٨	٨٧	٦٣	١٠٠

Source : GATT : An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement with Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Countries, 1993.

هذا وتواجه بعض المنتجات الصناعية معدلات تعريفية مرتفعة من قبل الدول المتقدمة، فتفرض الدول الأربع الكبرى تعريفة جمركية تفوق ٣٠٪ على منتجات الصناعات الغذائية وتتراوح معدلات التعريفة على المنسوجات والملابس نسب تتراوح بين ١١٪ – ٣٠٪ وكلها من السلع التى تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية.

بالإضافة إلى ماسبق تتعرض الكثير من المنتجات الصناعية تامة الصنع لتصاعد معدل التعريفة من قبل الدول المتقدمة. فعلى الرغم من أن جولة أوروجواى قدمت اقتراحاً حول خفض معدلات التعريفة ككل إلا أن السلع فى بعض القطاعات تتعرض لتصاعد التعريفة. فالجدول التالى يوضح تصاعد هيكل التعريفة فى مجال الصناعات الغذائية.

جدول رقم (١٠)

تصاعد التعريفة في مجال الصناعات الغذائية (٪)

المرحلة	كندا	الاتحاد الأوروبى	اليابان
المرحلة الأولى	٣	١٥	٣٥
سلع نصف مصنوعة	٨	١٨	٣٦
سلع تامة الصنع	٤٢	٢٤	٦٥

Source: WTO. Trade Policy Reviews - Quad Countries - Geneva - 1998.

بالإضافة إلى ما سبق فهناك مشكلات متعلقة بقواعد المنشأ. فقد أدى ظهور الشركات متعددة الجنسية وما أدى إليه من إنتاج السلع على مراحل متعددة باستخدام مكونات يتم إنتاجها فى أماكن مختلفة من العالم إلى إتاحة الفرصة لاستخدام قواعد المنشأ كوسيلة فعالة للحماية. ففى عالم يتسم فيه إنتاج السلع فى دول عديدة لايوجد تعريف واحد صحيح لما هو المنشأ وعلى ذلك قد تكون قواعد المنشأ وسيلة فعالة للسياسة الحمائية (١٧).

ونشير فى هذا الصدد إلى أنه من أهم المعوقات التى تواجه الصادرات المصرية لأوروبا مشكلات خاصة بالمنشأ. ففى حالة التصدير للاتحاد الأوروبى يجب ألا يتجاوز إجمالى الخامات المستوردة من دول أخرى والمستخدمة فى تصنيع السلعة المصرية المصدرة نسبة معينة (يمكن أن تكون فى حدود ٥٠٪) فإذا تجاوزت هذه النسبة لاتعتبر السلعة مصرية وبالتالى لن تستفيد من مزايا التصدير إلى السوق الأوروبى.

ومن المشكلات الأخرى التى تواجه الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى الاتجاه المتزايد لمنع دخول سلع مصنعة تصديرية إلى السوق الأوروبى استخدم فى إنتاجها فى أى مرحلة (سواء فى مجال الإنتاج الزراعى أو الصناعى) عمالة أطفال أو لم يتم للالتزام بالمعايير البيئية واشتراطات الجودة فى كافة مراحل الإنتاج. ومثال لذلك اشتراط تطبيق الجودة الشاملة للسلع الغذائية بصورة متشددة. فإن هناك اتجاهاً متزايداً من الجانب الأوروبى للتوسع فى معايير تطبيق نظام الجودة بحيث يشترط مراجعة ومتابعة عمليات الإنتاج بدءاً من وضع البذور فى الحقل وحتى إنتاج المحاصيل الزراعية من الخضروات والفواكه ثم دخولها عمليات التصنيع الزراعى بحيث تكون هناك سجلات تتضمن توثيقاً كاملاً لكل هذه الخطوات. وبالقطع يؤدى تطبيق مثل هذه القواعد إلى صعوبات كبيرة فى حالة الاقتصاد المصرى.

٣ - معوقات مفروضة من قبل الدول النامية ذاتها:

تتعرض بعض صادرات الدول النامية لدول نامية أخرى لارتفاع القيود التجارية بالمقارنة بتلك القيود المفروضة على صادرات الدول الصناعية إلى الدول النامية وهذا ما يتضح من الجدول التالى.

جدول رقم (١١)

متوسط معدلات التعريفة بواسطة المناطق المختلفة (٪)

المناطق المصدرة	المناطق المستوردة	
	الدول ذات الدخول المرتفعة	الدول النامية
السلع الصناعية		
الدول مرتفعة الدخل	٠,٨	١٠,٩
الدول النامية	٣,٤	١٢,٨
العالم	١,٥	١١,٥
السلع الزراعية		
الدول مرتفعة الدخل	١٥,٩	٢١,٥
الدول النامية	١٥,١	١٨,٣
العالم	١٥,٦	٢٠,١

Source: Hertel, T., & Martin, W., "Liberalising Agriculture & Manufactures". The World Economy 2314, April, 2000.

ويوضح الجدول السابق حقيقتين تؤثران بشكل سلبى على تجارة الجنوب – الجنوب :

أولاً : أن متوسط التعريفة الذى تواجهه الدول النامية بالنسبة لصادراتها الصناعية لدول نامية أخرى تبلغ ١٢,٨ ٪ (وهى نسبة تزيد عن ثلاثة أضعاف متوسط التعريفة المفروضة على صادراتها الصناعية للدول المتقدمة).

ثانياً : تكون التعريفات المفروضة بواسطة الدول النامية أكثر ارتفاعاً بالنسبة للسلع الزراعية.

الخلاصة والنتائج:

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج لعل أهمها :

* تزايدت درجة اندماج كافة المناطق النامية فى التجارة السلعية العالمية خلال فترة التسعينات وإن تباين مدى هذا التكامل حيث حققت دول شرق آسيا أعلى معدل للاندماج وتلتها منطقة أمريكا اللاتينية. فهناك علاقة طردية مباشرة بين سرعة التكامل من ناحية ومعدل النمو واستمراره وارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من ناحية أخرى.

* يتسم الاقتصاد المصرى بضعف درجة الاندماج فى الاقتصاد العالمى بالمقارنة بالدول سريعة التكامل. فإن قطاع التجارة فى مصر لم يستجب بشكل كبير لجهود الإصلاح التجارى. فعلى الرغم من أن الفارق بين التعريفات المطبقة والمقيدة ليس كبيراً فى حالة مصر إلا أن مستوى التعريفات المطبقة مازال مرتفعاً ولازال معدل تشتت التعريفة (معبراً عنه بالإنحراف المعيارى) مرتفعاً بالمقارنة بالدول النامية الأخرى. بل تحيز نمط الحماية الفعلية ضد بعض الأنشطة التى تتسم بالكفاءة مثل غزل منسوجات وخيوط القطن فى حين ارتفع معدل الحماية الفعلية لبعض القطاعات التى لاتتسم بالميزة النسبية مثل وسائل النقل والأثاث.

* إن القدرة على الحصول على المدخلات عند أسعار عالمية منخفضة يعتبر أمر حيوى، وعلى ذلك يكون ارتفاع تكلفة التصدير نتيجة فرض رسوم مرتفعة على المدخلات المستوردة المستخدمة فى الإنتاج دون أى تعويض للمصدرين، من أهم عقبات التصدير، بالإضافة لعدم كفاءة نظام الجمارك وإدارة الضرائب وارتفاع رسوم النقل والشحن والتفريغ.

* من القضايا التى مازالت تثير قلق الدول النامية تلك المشكلات المتعلقة بالارتفاع النسبى للتعريفات الجمركية المثبتة وانخفاض نسب الخفض عليها وتصاعد نسب التعريفة مع تقدم مراحل التصنيع من جانب الدول المتقدمة لصناعات ذات أهمية حيوية للدول النامية مثل الصناعات الغذائية وصناعة الملابس والمنسوجات.

* من أهم ما يعوق تجارة الجنوب – الجنوب أن متوسط التعريفة الذى تواجهه الدول النامية بالنسبة لصادراتها الصناعية لدول نامية أخرى يبلغ نسبة تزيد على ثلاثة أضعاف متوسط التعريفة المفروضة على صادراتها الصناعية للدول المتقدمة.

* تعتمد معظم السلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كامنة على الموارد الطبيعية (البترول والقطن). فإن المجموعة التى تحتل المرتبة الأولى والتى تحتوى على أكبر عدد من السلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كامنة هى مجموعة الملابس والمنسوجات. وعلى الاقتصاد المصرى أن يعمل على زيادة طاقته الإنتاجية ورفع جودة منتجاته حيث بينت الدراسة المنافسة الشديدة التى يلقاها المصدرون المصريون من قبل الدول سريعة الاندماج فى مجال الملابس والمنسوجات.

الهوامش:

(١) على الرغم من أن المؤشرات الثلاثة : التعريفات والقيود الكمية والأنظمة الخاصة بسعر الصرف لاتعتبر مقياس كامل عن مدى القيود التى يتسم بها النظام التجارى إلا أنها فى مجموعها تعكس محاولات الدول النامية للاندماج فى الاقتصاد العالمى.

(٢) تتراوح معدلات التعريفة المحددة بين ٦,١ جنيهاً إلى ٩ جنيهات للكيلو (باستثناء هذه البنود التعريفية البالغ عددها ١٧ يصبح إجمالى الخطوط التعريفية ٦٠٣٢ خطاً).

(٣) هذا وتقدم مصر بعض المعاملات التفضيلية فى مجال التعريفة بالنسبة للدول الأعضاء فى COMESA الكوميسا و GAFTA الجافتا. كما أن هناك إعفاءات جمركية مقدمة تحت نظام الدروباك والذى يسمح باستعادة الرسوم المدفوعة بالكامل على الواردات من المدخلات المستوردة التى تم استخدامها فى مجال إنتاج السلع النهائية فى حالة تصديرها أو شحنها إلى المناطق الحرة خلال سنة من تاريخ دفع هذه الرسوم (أو أكثر من سنة فى حالة موافقة وزير المالية).

(٤) للتعرف على تأثير ارتفاع سعر الصرف الحقيقى على القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى . انظر :

Zaki, I., Real Exchange Rate Behavior & External Competitiveness in Developing Countries with Reference to Egypt, CEFRS, Cairo, 2000.

(٥) سوف يتم مناقشة أهم المعوقات الداخلية والخارجية للاندماج فى الجزء التالى.

(٦) من أهم المؤشرات المستخدمة للحكم على القدرة التنافسية الدولية لمصر وفقاً للرقم القياسى الذى تم حسابه بواسطة SRI: موقف الدولة من حيث الصادرات والواردات والاستثمار والاستثمار الأجنبى المباشر وإجراءات بدء

المشروع والتسعير بالنسبة لسعر الفائدة وموقف الصرف الأجنبى والعمالة المؤهلة. انظر فى هذا الصدد :

Radelet, S. et al., 1999, p. 20

(٧) يشمل الرقم القياسى للأداء التجارى TPI ١٨٤ دولة من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة و ١٤ قطاع مختلف. وهو يوضح إلى أى مدى يتسم القطاع التصديرى لدولة معينة بالتنافسية والتنوع بالمقارنة بالدول الأخرى. للتعرف على طريقة تركيب الرقم القياسى تابع : ITC's Website http : // www . intracen. org / itc / services / mas / trademap. htm.

(٨) أما بالنسبة للدول منخفضة الدخل والتى لاتوجد بيانات كافية عن تعاملاتها التجارية فإن أداءها التصديرى يقوم على أساس بيانات الشريك التجارى.

(٩) للتعرف على مفهوم الميزة النسبية الكامنة انظر :

Balassa, B., 1965 "Trade Liberalization & Revealed Comparative Advantage".

ويحسب الرقم القياسى للميزة النسبية باستخدام المعادلة الآتية :

$$\text{الميزة النسبية الكامنة أ ب} = \frac{\frac{ك\ أ\ ب}{ك\ أ\ ن}}{\frac{ك\ ع\ ب}{ك\ ع\ ن}}$$

حيث يشير ك أ ب إلى قيمة صادرات الدولة أ من المنتج ب

ك أ ن إلى إجمالى قيمة الصادرات السلعية للدولة أ

ك ع ب إلى إجمالى قيمة الصادرات العالمية من السلعة ب

ك ع ن إلى إجمالى قيمة الصادرات العالمية السلعية.

(١٠) تشير دراسة خبراء صندوق النقد الدولى إلى أن صادرات مصر من هذه المنتجات سوف تشهد زيادة تبلغ نحو ٢١٢ مليون دولار أى بنسبة ١٥ ٪ من إجمالى صادراتها الصناعية غير البترولية عام ٢٠٠٥ تتحقق كلها تقريباً من صادراتها لدول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية بعد إلغائها للقيود الكمية المفروضة على صادرات مصر إليها من الملابس والمنسوجات بالكامل فى نهاية فترة التنفيذ. انظر:

IMF : Egypt : Recent Economic Development, Washington D. C. Sept.: 1995.

(١١) للتعرف على نموذج الاقتصاد القياسى TradeSim تابع TradeSim. ITC - MAS Simulation Model of Bilateral Trade Potentials:

http : // www. intracen. org/services/mas/annex I. htm.

(١٢) فقد أوضحت دراسة خاصة عن ١٠ دول من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء عدم وجود أى تطبيق لنظام الدروباك، انظر :

Nash. J. & Foroutan. F. eds., 1997.

(١٣) ففى استقصاء ضم عينة من المشروعات المصرية فى مجال السيراميك والالكترونيات والمنتجات الغذائية المصنعة والأحذية والمنسوجات، بينت نتيجة الاستقصاء أن أهم المشكلات الخاصة بكفاءة الخدمات المرتبطة بالتصدير كانت تلك المشكلات المتعلقة بإدارة الجمارك وعدم توافر خدمات النقل والاتصالات بالكفاءة اللازمة. انظر:

Radelet, S., et al., 1999, p. 24.

(١٤) تم إصدار قانون فى عام ١٩٩٦ لتوسيع مشاركة القطاع الخاص فى عملية إنشاء الموانى وقانون آخر فى ١٩٩٨ للسماح للقطاع الخاص بإنشاء موانى تجارية تحت نظام BOOT فى شمال السويس ولكن ذلك لن يتم قبل عام ٢٠٠٢.

(١٥) يتم تقدير الدعم الممنوح للمنتجين على أساس القيمة النقدية السنوية المقدمة لدعم المنتجين الزراعيين كنسبة من إجمالى إيرادات المزارعين.

(١٦) لازالت الكثير من المنتجات تتعرض للقيود فى شكل حصص ويتم تخصيص الحصص وفقاً للأنصبة التاريخية مما يجعل دخول منتجين جدد أمراً صعباً.

(١٧) تكون قواعد المنشأ وسيلة فعالة للسياسة الحمائية من خلال طريقتين على الأقل : أولهما : أن التعريفات أو تطبيقات قواعد المنشأ التفضيلية المفرطة فى التقييد تحرم من تطبيق سياسات تجارية تفضيلية على منتجات مرت – فى آخر مراحلها – بعمليات تصنيع جوهرية فى الدولة أو المنطقة الأولى بالرعاية، أو فى منطقة تجارة على أساس أنها لم تنشأ فى دول أولى بالرعاية. وثانيهما : أن التعريفات أو تطبيقات قواعد المنشأ غير التفضيلية المفرطة فى التحرر تؤدى إلى توسيع نطاق الإجراءات التجارية المقيدة المخصصة لدولة بعينها بحيث تهمل منتجات تكون فى حالات أخرى معفاة منها وذلك بافتراض أن المنتج منشؤه دولة لاتتمتع بمعاملة تفضيلية رغم كونه قد مر فى آخر مراحله بعمليات تصنيع جوهرية فى دولة ثالثة.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١)

بعض مؤشرات تحرير الواردات المصرية طبقا لجولة أوروجواي ، متوسط التعريفة المطبقة ومتوسط معدل التقييد والمعدل المطبق

	متوسط التعريفة المطبقة فى ١٩٩٨ (وفقاً لتعريف جولة أوروجواى)	متوسط التعريفة المقيدة منذ توقيع اتفاقية أوروجواى	متوسط التعريفة المقيدة فى ١٩٩٨	متوسط التعريفة النهائية المقيدة فى ٢٠٠٥
الإجمالى	٢٦,٨	٥٤,٩	٤٥	٣٧,١
زراعة ومنتجات أسماك (وفقاً لتعريف أوروجواى)	٦٤,٩	١٣١,١	١١٢	٨٤,١
التعدين	١٠,٩	٣١,٧	٢٣,٧	٢١,٧
الصناعة (متضمنة المشروبات)	٢٧,٦	٥٥,٠	٤٥,٢	٣٧,٩
وفقاً لدرجة التصنيع				
مواد خام	١٤,٥	٥١,٧	٣٨,٨	٢٢,٩
سلع نصف مصنوعة	٢٠,٢	٣٧,٥	٢٨,٨	٢٣,٢
سلع تامة الصنع	٣٢,٩	٦٥,٥	٥٥,٣	٤٧,٧

Source: WTO. Trade Policy Review, Egypt, 1999, Geneva, p. 37.

جدول رقم (٢)

الحماية الاسمية والفعلية في ١٩٩٤، ١٩٩٦ . و ١٩٩٧ (٪)

المنتج	الحماية الاسمية			الحماية الفعلية		
	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٧
منتجات غذائية طازجة	٨,٩	٧,٠	٦,٨	٨,٨	٦,٨	٦,٦
منتجات زراعية (غير الغذاء)	١٥,٧	٩,٥	٩,٥	١٦,٤	٩,٦	٩,٦
منتجات حيوانية	٥	٥,١	٥,١	٣,٣	٤,١	٤,٢
منتجات غذائية مصنعة	٨,٤	٦,٩	٦,٩	٧,٥	٦,٣	٦,٤
غزل منسوجات وخيوط قطن	٥,٠	٥,٠	٥,٠	-٢٤,٦	-١٠,٩	-١١,٠
منتجات منسوجات وأقمشة	٣٧,٦	٢٩,٠	٢٨,٠	٦٨,٢	٤٩,٨	٤٧,٦
ملابس جاهزة	٦٩,٦	٥٠,٨	٤٦,٦	٨٧,٣	٦١,٨	٥٥,٩
جلود ومنتجات جلدية (باستثناء الأحذية)	٤٦,٦	٣٣,٧	٣٣,١	٧٩,٦	٥٢,٧	٤٧,٦
الأحذية	٦٣,٩	٤١,٤	٣٩,١	٩٤,١	٥٣,٦	٥٠,٨
الخشب والمنتجات الخشبية	١١	٨,٧	٨,٦	٦,٨	٦,٠	٦,١
الأثاث	٦٩,٨	٥٤,٩	٤٩,٩	١٢٨,٨	٩٥,٢	٨٣,٨
الورق وأدوات الطباعة	١٧,١	١٧,٤	١٧,١	١٧,٦	١٨,٣	١٧,٨
الكيماويات	١١,١	١٠,١	١٠,٠	٩,٢	٩,١	٩,٢
المطاط والبلاستيك والمنتجات المرتبطة	٣٣	٢٩,٨	٢٨,٥	٥٠,٠	٤٥,٦	٤٣,١
البورسلين والصيني	٥٢,٥	٣٧,٩	٣٥,٠	٩٠,٨	٦٠,٩	٥٦,٠
المنتجات الزجاجية	٣٣,٢	٢١,٢	٢٠,٧	٣٩,٤	٢٣,٨	٢٣,٢
منتجات غير معدنية	٢٣,١	١٥,٤	١٥,٢	٢٩	١٨,٤	١٨,٥
حديد وصلب ومنتجات معدنية	٢٣	١٧,٢	١٦,١	٢٦,٤	١٩,٤	١٨,١
الآت ومعدات	٢٢	١٦	١٥,٣	٢٢,٥	١٥,٠	١٤,٥
وسائل نقل	٥٢,٧	٤٥,٧	٤٤,٠	٦٥	٥٧,٨	٥٥,٦
متوسط غير مرجح	٣٠,٥	٢٣,١	٢١,٩	٤١,٣	٣٠,٢	٢٨,٢
إنحراف معيارى	٢١,٩	١٦,١	١٤,٨	٣٩,٦	٢٧,٤	٢٤,٧

Source: Hoekman, B. & Kheir El Din, H., 2000, Trade Policy Developments in the Middle East & North Africa, WB, Washington D. C., p. 119.

المراجع

- Aizenman & Jashua & Marion , N., 1995. "Volatility, investment & Disappointment Aversion. Working Paper 5386. NBER. Cambridge. Mass.
- Alonso - Gamo. Patricia. Fennell. S., & Sakr. K., 1997. "Adjusting to New Realitiies : MENA. The Uruguay Round & The Eu-Mediterranean Initiative. " IMF Working Paper 97/5 Washington D.C.
- Amjadi. Azita. Reincke & Yeats. A., 1996 "Did External Barriers Cause the Marginalization of Sub-Saharan Africa in World Trade?". WB discussion Paper 348. WB., Washington D.C., March.
- Balassa. B. 1965. "Trade Liberalisation & Revealed Comparative Advantage." The Manchester School of Economic & Social Studies. Vol. 33, pp. 99 - 124.
- Fawzy. S., 1998. The Business Environment in Egypt, ECES. Working Paper No. 34, Cairo, November.
- Finger, J. & Schuknecht, L., 1999 "Market Access Advances & Retreats : The UR & Beyond." Policy Research Working Paper, WB. Washington D.C.
- GATT. 1993. An analysis of the Proposed UR agreement with Particular emphasis on aspects of interest to developing countries. Geneva.
- Harmsen. R. & Subramanian, A., 1994 "Economic Implications of the UR " in Kirmani, N. & others " International Trade Policies : The UR & Beyond" Vol. II IMF. Washington D. C., pp. 1 - 13.

- Hertel. T.. & Martin. W. 2000. Liberalising Agriculture & Manufactures." The world Economy 2314. April. pp. 455 - 461.
- Hoekman. B. & Kheir - El Din. H. eds. 2000. Trade Policy Developments in the Middle East & North Africa. W. B.. Washington D.C.. p. 119.
- IMF. International Financial Statistics. Various issues. Washington D.C.
- IMF : 1995. Egypt : Recent Economic Development. Washington D.C.. Sept.
- IMF. 1997. Exchange Arrangements & Exchange Restrictions. Washington D.C.
- IMF. May 1997. World Economic Outlook. Washington. D.C.. p. 83.
- ITC. 2000. UNCTAD. WTO Geneva . Calculations based on COMTRADE of UNSD.
- Michalopoulos. C.. 1999. "Trade Policy & Market access issues for developing countries : Implications for the New Millennium Round ' Policy Research Paper 2214. WB. Washington. D. C.
- Mussa. Michael & others. 2000. "Exchange Rate Regimes in an increasingly integrated world economy". IMF. Washington. D.C.
- Nash. J. & Foroutan. F. eds. , 1997, Trade Policy Exchange Rate Reform in Sub-Saharan Africa, National Centre for Development Studies.
- Nathan Associates. 1998. Enhancing Egypt's Exports. Report Submitted to USAID, Cairo.
- OECD. 2000. Agricultural Policies in OECD Countries. Monitoring & Evaluation. Agricultural & Food. Paris.